جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلـــوم السياسية

محاضرات: تاريخ الفكر السياسي س02

أستـــاذ المادة: عمر بكيـــــــــري

المحور الثاني: الفكر السياسي الغربي في عصر الأنوار

المحاضرة 01: أسس عصر التنوير (العقلانية، الفردية، والتقدم)

مقدمة:

شهد القرن الثامن عشر – الذي يُعرف أحيانا بقرن الأنوار "The Enlightenment" تحولا جذريا في طريقة تفكير الإنسان في ذاته وعلاقته بالمجتمع والسلطة والكون، فالتنوير دعوة صريحة للإنسان كي يتخلص من كل أشكال الوصاية الفكرية والسياسية والدينية، فهو حركة فكرية وثقافية وسياسية شاملة امتدت عبر أوروبا بأسرها وانبثقت عنها مفاهيم لا تزال تُشكِّل أساس حياتنا السياسية المعاصرة مثل: حقوق الإنسان، الديمقراطية، سيادة القانون، فصل السلطات، حرية التعبير، والتسامح الديني، وقد امتدت حركة التنوير جغرافيا من إنجلترا حيث بدأت مع جون لوك وإسحاق نيوتن، إلى فرنسا أين بلغت ذروتها مع فولتير وروسو والموسوعيين، وإلى ألمانيا أين توجت بفلسفة كانط وهيغل.

أولا: مفهوم التنوير وسياقه التاريخي

1. مفهوم التنوير:

التنوير هو حركة فكرية وفلسفية سادت أوروبا في القرن الثامن عشر، قوامها تحرير العقل الإنساني من سلطة التقاليد والخرافة والوصاية الدينية والسياسية، واعتماد المنهج العقلاني والتجريبي في فهم الطبيعة والمجتمع. يتأسس التنوير على مبدأ مركزي صاغه كانط في عبارته الشهيرة "***تجرأ على استخدام عقلك***"، معتبرا أن الإنسان مسؤول عن خروجه من حالة القصور الفكري التي يفرضها على نفسه حين يتخلى عن حقه في التفكير المستقل ويسلّم أمره للآخرين، ويشمل التنوير الإيمان بقدرة العقل على إدراك الحقيقة دون وساطة، والدعوة إلى الحرية الفردية والمساواة أمام القانون، ونقد السلطات التقليدية سواء كانت دينية أو سياسية، والثقة بالتقدم العلمي والأخلاقي للبشرية.

2. سياقه التاريخي:

لا يمكن فهم عصر التنوير بمعزل عن السياق التاريخي الذي نشأ فيه، فقد ورث هذا العصر إرثا فكريا ضخما من القرنين السادس عشر والسابع عشر، وجاء استجابة لتحديات وأزمات عميقة عاشتها أوروبا.

الإصلاح الديني البروتستانتي: في عام 1517، علّق الراهب الألماني مارتن لوثر أطروحاته الخمس والتسعين على باب كنيسة فيتنبرغ، معلنا رفضه سلطة البابا والكنيسة الكاثوليكية في تفسير الكتاب المقدس، وأكد على مبدأ "الكتاب المقدس وحده" (Sola Scriptura): أي أن كل مؤمن يستطيع قراءة الكتاب وفهمه بنفسه دون وساطة، وقد أرسى الإصلاح مبادئ: حرية الضمير الفردي، والوصول المباشر إلى الحقيقة دون وسطاء.

الثورة العلمية: شهدت أوروبا بين القرنين السادس عشر والسابع عشر انقلابا جذريا في فهم الإنسان للكون والطبيعة، بدأت مع نيكولاس كوبرنيكوس الذي طرح نظرية مركزية الشمس، ثم غاليليو غاليلي الذي طوَّر المنهج التجريبي، ويوهانس كيبلر الذي صاغ قوانين حركة الكواكب، لكن الذروة جاءت مع إسحاق نيوتن (1642-1727) الذي صاغ قوانين الحركة والجاذبية الكونية (1687)، حيث أثبت أن الكون يعمل وفق قوانين رياضية دقيقة يمكن للعقل البشري اكتشافها، وهو ما ألهم مفكري التنوير للبحث عن قوانين مماثلة في عالم الأخلاق والسياسة.

الحروب الدينية وصعود التسامح: أدى الانقسام الديني إلى حروب دينية مدمرة، أبرزها حرب الثلاثين عاما (1618-1648) التي أسفرت عن مقتل الملايين، هذه المآسي دفعت المفكرين للبحث عن أسس مشتركة للتعايش، وأرست مبادئ التسامح الديني وفصل الدين عن السياسة، وسيادة الدولة وحقها في تحديد مذهبها الديني.

ثانيا: أسس ومبادئ التنوير

1. العقلانية وسيادة العقل:

تُمثِّل العقلانية (Rationalism) حجر الزاوية في بناء التنوير الفلسفي، وتعني الإيمان بأن العقل البشري هو الأداة الأساسية والموثوقة للوصول إلى الحقيقة، والمعيار النهائي للحكم على صحة المعتقدات والأفعال، فالعقل فوق الكل: فوق سلطة التقليد الموروث، وفوق سلطة الوحي الديني، وفوق سلطة المؤسسات.

رينيه ديكارت وتأسيس الفلسفة الحديثة: يُعدُّ ديكارت المؤسس الحقيقي للعقلانية الحديثة، في كتابه "تأملات في الفلسفة الأولى" (1641)، طبَّق منهج "الشك " حيث قرر أن يشك في كل شيء يمكن الشك فيه (في شهادة الحواس، في العالم الخارجي، حتى في الحقائق الرياضية) بحثا عن الحقيقة اليقينية، تحت شعار"أنا أفكر، إذن أنا موجود" هذه اللحظة الديكارتية حررت الفلسفة والفكر من التبعية للاهوت الكنسي.

باروخ سبينوزا والعقلانية الراديكالية: ذهب سبينوزا أبعد من ديكارت في تطبيق المنهج العقلاني، ففي كتابه "الأخلاق" (1677)، حاول بناء نظام فلسفي كامل على النمط الهندسي، منطلقا من تعريفات وبديهيات للوصول إلى نظريات مبرهنة، رأى أن الله والطبيعة شيء واحد (وحدة الوجود)، وأن كل شيء يحدث بالضرورة وفقا لقوانين الطبيعة، ففي "رسالة في اللاهوت والسياسة" (1670)، قدَّم نقدا عقلانيا جريئا للنص المقدس، ودافع عن حرية الفكر والتعبير قائلا: "في الدولة الحرة يُسمح لكل إنسان أن يفكر كما يشاء وأن يقول ما يفكر فيه".

فولتير والعقلانية كأداة للنقد الاجتماعي: تحولت العقلانية في القرن الثامن عشر إلى أداة نقدية فعالة استخدمها "الفلاسفة" الفرنسيون لتشريح بنى المجتمع، حيث وجَّه فولتير (1694-1778) نقدا لاذعا

للتعصب الديني وللسلطة المطلقة للكنيسة، واشتُهر بشعاره "اسحقوا الخسيسة!" في إشارة إلى الكنيسة مؤسسة التعصب.

الموسوعة ومشروع التنوير الجماعي: يعتبر أعظم إنجاز جماعي لفلاسفة التنوير هو "الموسوعة" (1751-1772) التي صدرت في 28 مجلدا تحت إشراف "دني ديدرو" و"جان دالمبير"، وقد حاولت الموسوعة جمع وتنظيم كل المعرفة البشرية، وخصصت اهتماما غير مسبوق للحرف والصناعات والتقنيات، حيث واجهت عداءً شرسا من الكنيسة والسلطة، لكنها واصلت الصدور وأصبحت رمزا لمشروع التنوير.

ثانيا: الفردانية وسيادة الذات

إذا كانت العقلانية تُعلي من شأن العقل كأداة للمعرفة، فإن الفردانية (Individualism) تُعلي من شأن الفرد كقيمة أخلاقية وسياسية عليا، فالفرد البشري – وليس الجماعة أو الدولة أو الكنيسة – هو الوحدة الأساسية للقيمة الأخلاقية والاعتبار السياسي.

جون لوك مؤسس الفردانية الليبرالية: يُعدُّ لوك المؤسس الحقيقي للفردية الليبرالية الحديثة، ففي مؤلفه "رسالتان في الحكم" (1689)، طوَّر نظرية متكاملة عن الحقوق الطبيعية، منطلقا من فكرة أن جميع البشر يولدون متساوين في "حالة الطبيعة"، ويمتلكون بطبيعتهم حقوقا أساسية سابقة على وجود أي حكومة، هذه الحقوق ليست منحة من الحاكم، بل متأصلة في الطبيعة البشرية: الحق في الحياة (Life)، والحق في الحرية (Liberty)، والحق في الملكية (Property).

ثالثا: فكرة التقدم

المبدأ الثالث هو الإيمان الراسخ بفكرة التقدم (Progress)، فالتاريخ البشري ليس تكرارا دوريا ولا انحدارا من عصر ذهبي، بل مسيرة خطية تتجه نحو الأفضل، فالإنسانية قادرة على تحقيق تحسن دائم في المعرفة والتقنية والأخلاق والسعادة من خلال الاستخدام المنهجي للعقل، وقد استمدت فكرة التقدم زخمها من نجاحات الثورة العلمية التي أثبتت أن المعرفة تراكمية ومتنامية.

خلاصة

شكَّلت المبادئ الثلاثة – العقلانية والفردية والتقدم – الثالوث الفكري لمشروع التنوير، حيث وفرت العقلانية الأداة المنهجية للتحرر من سلطة التقليد والخرافة، أما الفردانية فقد وفَّرت الأساس الأخلاقي لحقوق الإنسان والحرية الشخصية، بينما وفرت فكرة التقدم الأمل في مستقبل أفضل والدافع للعمل من أجل تحقيقه. وقد أثمر هذا المشروع ثمرات سياسية ملموسة، أبرزها الثورتان الأمريكية (1776) والفرنسية (1789) اللتان حملتا شعارات التنوير إلى أرض الواقع السياسي.

المحاضرة 02: نظريات العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، وروسو)

مقدمة:

تُعدُّ نظرية العقد الاجتماعي من أهم إسهامات عصر التنوير في الفلسفة السياسية، حيث تمثل قطيعة جذرية مع التصورات التقليدية للشرعية السياسية التي كانت تستند إلى الحق الإلهي للملوك أو إلى التقاليد الموروثة، وهي تنطلق من سؤال أساسي: ما هو مصدر شرعية السلطة السياسية؟ لماذا يجب على الأفراد الأحرار أن يطيعوا الحكومة؟ وتجيب بأن الشرعية السياسية تنبع من اتفاق أو عقد بين الأفراد أنفسهم لتأسيس المجتمع السياسي، فالحكومة ليست مفروضة من السماء بل هي اختراع بشري لتحقيق مصالح مشتركة، وتشترك جميع نظريات العقد الاجتماعي في منطق فلسفي واحد يتضمن: تخيُّل "حالة الطبيعة" قبل وجود السلطة السياسية، ثم تحليل مشكلات هذه الحالة، ثم تبرير ضرورة التعاقد للخروج منها، وأخيرا تحديد شروط العقد وطبيعة السلطة الناتجة عنه، ورغم هذا المنطق المشترك، تختلف النظريات اختلافا جذريا في نتائجها السياسية.

أولا: توماس هوبز – فيلسوف السلطة المطلقة

1. السياق التاريخي:

وُلد توماس هوبز (1588-1679) في إنجلترا وعاش أهوال الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1651)، هذه التجربة المريرة جعلته يرى في الفوضى والحرب الأهلية الشر الأعظم الذي يجب تجنبه بأي ثمن، حيث نشر كتابه الرئيسي "الليفياثان" سنة 1651 عبر فيه عن مجمل أفكاره السياسية. والليفياثان هو عبارة عن وحش بحري أسطوري استخدمه هوبز كناية عن الدولة ذات السلطة المطلقة التي ترهب الجميع وتضمن السلم والأمن.

2. الطبيعة البشرية:

يتبنى هوبز نظرة متشائمة للطبيعة البشرية، فالإنسان عنده مدفوع بالمصلحة الذاتية، ولديه "رغبة دائمة لا تهدأ في السعي للسلطة، لا تنتهي إلا بالموت"، وهو يرى أن جميع البشر متساوين تقريبا في القدرات الجسدية والعقلية، فحتى الأضعف يمكنه قتل الأقوى بالحيلة أو بالتحالف مع آخرين.

3. حالة الطبيعة وحرب الكل ضد الكل:

يرسم هوبز صورة قاتمة لحالة الطبيعة، في غياب سلطة تفرض النظام، يصبح كل إنسان عدوا محتملا لكل إنسان آخر، حيث حدد هوبز ثلاثة أسباب رئيسية للصراع هي: ***التنافس*** على الموارد المحدودة، ***الخوف*** المتبادل الذي يدفع للهجوم "الوقائي"، والرغبة في ***المجد والسمعة***، وبذلك تكون النتيجة هي "حرب الكل ضد الكل"، ففي حالة الطبيعة عنده، تنعدم مفاهيم العدالة والظلم، لأن هذه المفاهيم لا معنى لها إلا في وجود قانون، والقانون لا وجود له إلا في وجود سلطة تفرضه، فحالة الطبيعة تتميز كذلك بأن "لكل إنسان الحق في كل شيء، حتى في جسد إنسان آخر" وهو ما يسبب الصراع، وتصبح حياة الانسان منعزلة، فقيرة، قذرة، وحشية، وقصيرة، فهي خطر ائم وخوف دائم من الموت.

4. العقد الاجتماعي والسيادة المطلقة:

للخروج من حالة الطبيعة، يكشف العقل "قوانين الطبيعة" وهي قواعد عقلانية للحفاظ على الذات: **أولها** السعي للسلام ما أمكن، **وثانيها** التنازل المتبادل عن الحق الطبيعي في كل شيء، حيث يتم هذا التنازل من خلال عقد يتنازل فيه جميع الأفراد عن حقهم الطبيعي لصالح "السيد" (Sovereign) وهو كل شخص أو هيئة تمتلك سلطة مطلقة لفرض النظام، ومن خصائص السيادة عند هوبز أن:

* السيد ليس طرفا في العقد بل المستفيد منه (وبذلك لا يمكن محاسبته)؛
* السلطة مطلقة وغير قابلة للتجزئة؛
* لا يوجد حق في الثورة لأن أي تمرد هو عودة لحالة الطبيعة؛
* السيد هو المشرع الأعلى والقاضي النهائي في كل الأمور بما فيها الدينية.

ثانيا: جون لوك – فيلسوف الحقوق والحرية

1. السياق التاريخي:

كتب جون لوك (1632-1704) مؤلفه، "رسالتان في الحكم" عام 1689 في سياق مختلف، بعد "الثورة المجيدة" (1688) التي أطاحت بالملك جيمس الثاني ونصَّبت وليام وماري مع ضمانات دستورية، حيث يبرر الكتاب هذه الثورة ويؤسِّس نظريا لليبرالية السياسية.

1. حالة الطبيعة عند لوك:

يقدم لوك صورة لحالة الطبيعة مختلفة جذريا عن صورة هوبز، فهي عنده ليست حالة حرب، بل حالة من الحرية والمساواة يحكمها "قانون الطبيعة" الذي يُلزم الجميع باحترام حياة الآخرين وحريتهم وممتلكاتهم، فالإنسان في حالة الطبيعة يمتلك حقوقا طبيعية حقيقية سابقة على أي حكومة، ورغم أن حالة الطبيعة ليست سيئة كما عند هوبز، إلا أنها تعاني من نواقص: ***غياب قانون*** مكتوب ومعروف للجميع، ***غياب قاض محايد*** للفصل في النزاعات، ***غياب قوة*** لإنفاذ الأحكام، هذه النواقص – وليس الخوف من الموت العنيف – هي ما يدفع الناس للتعاقد.

2. العقد الاجتماعي والحكومة المحدودة:

يتنازل الأفراد عند لوك عن حق واحد فقط هو: حق معاقبة منتهكي قانون الطبيعة، أما حقوقهم الطبيعية في الحياة والحرية والملكية فتبقى لهم، والحكومة عبارة عن "***وكيل***" للشعب لا "***سيد***" عليه، سلطتها محدودة بحماية الحقوق الطبيعية للأفراد.

3. خصائص الحكومة الشرعية عند لوك:

*تقوم على موافقة المحكومين؛

*سلطتها محدودة بالغرض الذي أُنشئت له؛

*خاضعة لسيادة القانون؛

*تفصل بين السلطات.

وإذا خانت الحكومة أمانتها وانتهكت الحقوق بشكل منهجي، فإنها تكون قد نقضت العقد، ويحق للشعب مقاومتها وتغييرها، هذا هو الحق في الثورة الذي ألهم الثورتين الأمريكية والفرنسية.

ثالثا: جان جاك روسو – فيلسوف الإرادة العامة

1. روسو ناقدا للحضارة:

يقف جان جاك روسو (1712-1778) في موقع فريد بين مفكري التنوير، بينما رأى معظمهم في الحضارة خيرا، رأى روسو فيها مصدرا للفساد والشقاء، ففي خطابه "في العلوم والفنون" (1750)، جادل بأن التقدم المادي أفسد الأخلاق، وفي خطابه "في أصل التفاوت" (1755)، قدَّم نظريته عن سقوط الإنسان من البراءة الطبيعية.

2. حالة الطبيعة: المتوحش النبيل

يقدم روسو صورة مثالية لحالة الطبيعة، الإنسان الطبيعي ("المتوحش النبيل") كان يعيش حياة بسيطة ومستقلة وسعيدة، تحركه عاطفتان طبيعيتان: ***حب الذات*** (amour de soi) ***والشفقة*** على الآخرين (pitié)، هذا الانسان لم يكن شريرا ولا فاضلا بالمعنى الأخلاقي، بل كان بريئا، لكن المأساة بدأت مع ظهور الملكية الخاصة وما تبعها من تفاوت وصراع وظلم.

3. العقد الاجتماعي والإرادة العامة:

في كتابه "العقد الاجتماعي" (1762)، يطرح روسو سؤالا: كيف يمكن إيجاد شكل من الاجتماع يحمي كل فرد ويظل فيه كل فرد حرا كما كان؟ الجواب هو العقد الاجتماعي الذي يتنازل فيه كل فرد عن كل حقوقه للمجموع، لكن بما أنه جزء من هذا المجموع، فهو يتنازل لنفسه وبذلك يصبح حاكما ومحكوما في الوقت نفسه.

المفهوم المركزي عند روسو هو "الإرادة العامة" (Volonté Générale) – وهي ليست مجرد إرادة الأغلبية، بل الإرادة التي تستهدف المصلحة المشتركة للجميع، السيادة تكمن في الشعب ككل، وهي غير قابلة للتصرف أو التجزئة أو التمثيل، هذا يقود إلى الديمقراطية المباشرة ورفض فكرة التمثيل النيابي.

خلاصة:

رغم انطلاق الفلاسفة الثلاثة من منطق مشترك، وصلوا إلى نتائج مختلفة جذريا، حيث استخدم هوبز العقد لتبرير السلطة المطلقة فالأمن أولا حتى على حساب الحرية، أما لوك فقد استخدم العقد لتأسيس الليبرالية والحكومة المحدودة لحماية الحقوق الطبيعية، بينما استخدم روسو العقد لتأسيس الديمقراطية الشعبية أين تكون السيادة للشعب من خلال الإرادة العامة.

المحاضرة 03: الليبرالية السياسية والاقتصادية عند لوك، وآدم سميث

مقدمة:

تُعدُّ الليبرالية (Liberalism) من نتائج عصر التنوير، وهي عبارة عن أيديولوجية سياسية واقتصادية، هيمنت على العالم الغربي منذ القرن الثامن عشر، وهي تقوم على مبادئ: الفردانية (الفرد هو الوحدة الأساسية للقيمة)، الحرية كقيمة عليا، المساواة أمام القانون، سيادة القانون، والحكومة المحدودة. يمكن التمييز بين بُعدين: الليبرالية السياسية (الحقوق المدنية وتحديد سلطة الدولة) والليبرالية الاقتصادية (حرية السوق والملكية الخاصة).

أولا: جون لوك والتأسيس لليبرالية السياسية

1. نظرية الملكية:

تحتل الملكية مكانة مركزية في فلسفة لوك، إذ جادل بأن الإنسان عندما يمزج عمله بموارد الطبيعة المشتركة، فانه يضيف إليها شيئا من ذاته، وبالتالي تصبح ملكا خاصا له، هذه الفكرة "نظرية العمل في الملكية" أصبحت الأساس الفلسفي لتبرير الملكية الخاصة في التقليد الليبرالي. وضع لوك قيدين: قيد "***الكفاية***" (ترك ما يكفي للآخرين) وقيد "***عدم الإتلاف***"، لكن هذه القيود عمليا ليس لها أثر كبير مع اختراع النقود.

2. الحكومة بالرضا وفصل السلطات:

الحكومة الشرعية تقوم على "موافقة المحكومين"، الحكومة "***وكيل***" للشعب لا "***سيد***" عليه، سلطتها محدودة بحماية الحقوق الطبيعية، وقد ميَّز لوك بين سلطتين: التشريعية (أهم السلطات) والتنفيذية، مع سلطة ثالثة "فيدرالية" للشؤون الخارجية.

ثانيا: آدم سميث والليبرالية الاقتصادية

1. حياته وأعماله:

آدم سميث (1723–1790) فيلسوف واقتصادي إسكتلندي، مؤسس علم الاقتصاد السياسي الحديث، كتابه الأشهر "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776) حجر الأساس في الاقتصاد الكلاسيكي.

2. نقد المذهب التجاري:

وجَّه سميث نقدا شاملا للمذهب التجاري (Mercantilism) الذي كان يرى أن ثروة الأمة في ***كمية الذهب والفضة*** وأن على الدولة التدخل لتحقيق فائض تجاري، جادل سميث بأن الثروة الحقيقية ليست في المعادن بل في السلع والخدمات المنتَجة أي "***الناتج السنوي للأرض والعمل***".

3. تقسيم العمل:

يبدأ سميث بتحليل أهمية تقسيم العمل كمصدر أساسي لزيادة الإنتاجية، في مثاله الشهير: مصنع الدبابيس. رأى أن عامل واحد يعمل بمفرده قد ينتج بالكاد 20 دبوسا في اليوم، لكن إذا قُسِّمت العملية إلى 18 عملية متخصصة ووُزِّعت على عشرة عمال، يمكنهم إنتاج 48,000 دبوس يوميا، فالتخصص يزيد المهارة والسرعة ويوفر الوقت ويُحفِّز الابتكار.

4. المصلحة الذاتية واليد الخفية:

يقدم سميث فكرته الأشهر: ليس من إحسان الجزار أو الخباز نتوقع عشاءنا، بل من مراعاتهم لمصلحتهم الذاتية، فالأفراد بسعيهم وراء مصالحهم الخاصة يُعززون الخير العام دون قصد، فمن خلال آلية السوق الحرة، تتعزز المصلحة العامة، وهذا هو مفهوم "اليد الخفية"، فالسوق الحرة واليد الخفية تُنسِّق تلقائيا بين ملايين القرارات الفردية من خلال نظام الأسعار الذي ينقل المعلومات ويوجه الموارد، والدولة يجب أن تقتصر وظائفها على: الدفاع، العدالة، الأشغال العامة التي لا يربح منها الأفراد.

5. حدود السوق الحرة:

لم يكن سميث متطرفا في ليبراليته الاقتصادية، حيث حذَّر من تواطؤ التجار ضد الجمهور، ورأى ضرورة تدخل الدولة في التعليم، وانتقد تركُّز الثروة المفرط، لكن الليبراليين اللاحقين تجاهلوا غالبا هذه التحفظات.

خلاصة:

أسس المفكرين الأركان والمبادئ الأساسية للفكر الليبرالي، حيث أسس لوك للحقوق الطبيعية والحكومة المحدودة والحق في الثورة، بينما وسع سميث مبادئ الحرية إلى المجال الاقتصادي، مؤسسا لفكرة السوق الحرة واليد الخفية، إذ ساهمت هذه الأفكار في وضع الأساس الفكري للثورات الأمريكية والفرنسية، وللدساتير الديمقراطية الحديثة، وللنظام الاقتصادي الرأسمالي.

المحاضرة 04: الفكر السياسي عند مونتسكيو

مقدمة

يمثّل شارل لوي دي سيكوندا، المعروف بالبارون دي مونتسكيو (1689-1755)، أحد أعظم فلاسفة عصر التنوير الفرنسي، وأكثرهم تأثيرا في تشكيل البنية الدستورية للدول الحديثة، وُلد قرب مدينة بوردو الفرنسية، في أسرة من نبيلة التي كانت تتولى مناصب قضائية عليا، مما أتاح له الاطلاع المبكر على طبيعة السلطة القضائية وعلاقتها بالسلطات الأخرى، درس القانون في جامعة بوردو، ثم انتقل إلى باريس حيث تعمّق في دراسة العلوم الطبيعية والتاريخ والفلسفة، ورث عن عمّه منصب رئيس برلمان بوردو عام 1716، وهو ما أتاح له خبرة عملية مباشرة في آليات عمل المؤسسات القضائية والتشريعية، غير أنه باع هذا المنصب عام 1726ليتفرغ للبحث والسفر والكتابة، فجاب أوروبا زائرا إيطاليا وألمانيا وهولندا وإنجلترا، حيث أقام قرابة ثمانية عشر شهرا درس فيها النظام الدستوري الإنجليزي دراسة معمّقة.

أسّس مونتسكيو شهرته الأدبية والفكرية بكتابه "*الرسائل الفارسية*(*Lettres persanes*)" الصادر عام 1721، الذي قدّم فيه نقدا لاذعا للمجتمع الفرنسي والمؤسسة الملكية، لكن عمله الأبرز هو "*روح القوانين*(*De l'Esprit des Lois*)" الذي نُشر عام 1748، والذي يُعدّ من أهم المؤلفات في تاريخ الفكر السياسي، كونه محاولة لدراسة الظواهر السياسية والقانونية دراسة علمية منهجية، بعيدا عن الأطر اللاهوتية والميتافيزيقية التي سادت الفكر السياسي ، حيث سعى مونتسكيو فيه إلى اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية والسياسية، على غرار ما فعله نيوتن في الفيزياء .

أولا: المنهج العلمي في دراسة الظواهر السياسية

1. الأسس الإبستمولوجية لمنهج مونتسكيو:

انطلق مونتسكيو من قناعة راسخة بأن الظواهر السياسية والاجتماعية تخضع لقوانين موضوعية يمكن اكتشافها بالملاحظة والاستقراء، شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية، حيث أكد أن هناك مبادئ تحكم الظواهر السياسية تستخلص من طبيعتها ذاتها، ووظيفة العلم هي كشف هذه العلاقات الضرورية بين الظواهر.

2. مفهوم روح القوانين:

المقصود بـ"روح القوانين (L'Esprit des Lois) " هو مجموع العلاقات التي تربط القوانين بطبيعة الأشياء المختلفة: بطبيعة الحكومة، بالمناخ والجغرافيا، بطبيعة التربة ومساحة البلاد، بنمط حياة الشعوب (زراعي، رعوي، تجاري)، بالدين السائد، بعدد السكان، بالتجارة والعادات والتقاليد، فالقوانين ماهي إلا تلك العلاقات الضرورية التي تنشأ من طبيعة الأشياء أو تربط بينها، وبذلك يجب على المشرّع أن يراعي كل هذه الأشياء عند وضع القوانين.

3. المنهج المقارن في دراسة الأنظمة السياسية:

تميّز مونتسكيو بتوظيفه الرائد للمنهج المقارن في دراسة الأنظمة السياسية والقانونية، فقد درس أنظمة الحكم في روما القديمة وأثينا وإسبرطة والإمبراطوريات الشرقية والنظام الإقطاعي الأوروبي والملكيات الأوروبية الحديثة والنظام الدستوري الإنجليزي، واستخلص من هذه الدراسة المقارنة قواعد عامة تفسّر تنوع الأنظمة السياسية وتطورها وانحلالها .

ثانيا :تصنيف أنظمة الحكم

1. التصنيف الثلاثي للحكومات:

قدّم مونتسكيو تصنيفا ثلاثيا يقوم على معيارين مركّبين: طبيعة الحكم (من يحكم وكيف يحكم) ومبدؤه المحرّك (الدافع النفسي والأخلاقي الذي يحرّك النظام).

النظام الجمهوري (République): هو النظام الذي يملك فيه الشعب، كلّه أو بعضه، السلطة العليا، وينقسم بدوره إلى نوعين فرعيين: الجمهورية الديمقراطية حين يمارس الشعب بأسره السيادة، والجمهورية الأرستقراطية حين تنحصر السيادة في فئة من المواطنين، حيث رأى مونتسكيو أن الجمهورية تناسب الدول صغيرة المساحة والسكان، أين يمكن للمواطنين المشاركة الفعلية في الشأن العام، ومعرفة بعضهم بعضا، والحفاظ على روح المساواة والتقشف.

النظام الملكي (Monarchie): هو النظام الذي يحكم فيه فرد واحد وفقا لقوانين ثابتة وراسخة، والسمة الجوهرية للملكية عند مونتسكيو هي وجود "سلطات وسيطة "و"قنوات متوسطة "تمر من خلالها السلطة: النبلاء ورجال الدين والبرلمانات القضائية والحكومات المحلية، فهذه الهيئات الوسيطة هي التي تميّز

الملكية عن الاستبداد، وهي تحدّ من سلطة الملك وتمنع انحرافه نحو التعسف، والملكية تناسب الدول المتوسطة الحجم.

النظام الاستبدادي (Despotisme): هو النظام الذي يحكم فيه فرد واحد وفقا لإرادته ونزواته المطلقة، دون قوانين ثابتة أو هيئات وسيطة، حيث لا يوجد سوى الطاغية من جهة والرعايا المتساوين في الخضوع والذل من جهة أخرى، ورأى مونتسكيو أن الاستبداد يناسب الإمبراطوريات الشاسعة أين تصعب الرقابة والمشاركة، وحيث يحتاج الحاكم إلى بثّ الرعب للحفاظ على وحدة أراضيه.

2. المبادئ المحركة لأنظمة الحكم:

من أهم إسهامات مونتسكيو تمييزه بين طبيعة الحكومة ومبدئها، فالطبيعة هي البنية الهيكلية للحكومة (من يحكم، وكيف توزَع السلطة)، أما المبدأ فهو العواطف الإنسانية التي تحركها، أي الدافع النفسي والأخلاقي الذي يجعل المواطنين يتصرفون بما يضمن استمرار النظام وفاعليته.

التوضيح	المبدأ المحرّك	النظام
حب الوطن والمساواة وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة	**الفضيلة (Vertu)**	الجمهورية
السعي للتميز والمكانة والطموح الشخصي ضمن الإطار القانوني	**الشرف (Honneur)**	الملكية
الرعب والإذعان المطلق لإرادة الطاغية	**الخوف (Crainte)**	الاستبداد

الفضيلة الجمهورية (Vertu): ليست الفضيلة الأخلاقية بالمعنى المسيحي، بل هي فضيلة سياسية تتمثل في حب الوطن والمساواة وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، إنها التخلي المستمر عن الذات والاستعداد للتضحية بالمصالح الشخصية من أجل الجمهورية.

الشرف الملكي (Honneur): هو السعي للتميز والمكانة الاجتماعية والطموح الشخصي ضمن الإطار القانوني والاجتماعي القائم، وقد يبدو الشرف دافعا أنانيا، لكن مونتسكيو رأى أنه يؤدي، عبر يد خفية سياسية، إلى نتائج تخدم الصالح العام، فكل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة معتقدا أنه يسعى

للصالح العام، فالشرف يدفع النبلاء للتنافس في خدمة الملك، ويمنعهم في الوقت ذاته من ارتكاب الدنايا التي تشين سمعتهم.

الخوف الاستبدادي (Crainte): هو الرعب والإذعان المطلق لإرادة الطاغية، في غياب القوانين الثابتة والهيئات الوسيطة، لا يمكن للنظام الاستبدادي أن يستمر إلا بإشاعة الخوف في نفوس الرعايا، هذا الخوف يشل أي مقاومة ويمنع أي طموح ويحول البشر إلى أدوات طيعة.

3. فساد الأنظمة وانحلالها:

رأى مونتسكيو أن فساد كل نظام يبدأ بفساد مبدئه المحرك:

الجمهورية: تفسد حين تتلاشى الفضيلة المدنية ويحل محلها حب الذات والترف والطمع، وحين تختفي روح المساواة أو تتحول إلى مساواة مفرطة يريد فيها الجميع أن يكونوا سادة لا مواطنين.

الملكية: تفسد حين يتجاوز الملك القوانين الأساسية ويلغي الهيئات الوسيطة ويسعى للتحكم في كل شيء بنفسه، كما تفسد حين يفقد النبلاء شرفهم ويتحولون إلى مجرد خدم أذلاء للملك.

الاستبداد: يفسد حين يفقد قدرته على إثارة الخوف، سواء بضعف الطاغية أو بتمرد المحكومين.

ثالثا: مبدأ فصل السلطات

1. السياق الفكري والتاريخي للنظرية:

لم يخترع مونتسكيو مبدأ فصل السلطات، فقد استند إلى تراث فكري غني يمتد من أرسطو الذي ميّز بين الوظائف المختلفة للدولة، مرورا بجون لوك الذي تحدث في "الحكومة المدنية الثانية (1689) "عن السلطة التشريعية والتنفيذية والفيدرالية، حيث تأثر مونتسكيو بإقامته الطويلة في إنجلترا (1729-1731)ولاحظ عن قرب آليات الرقابة المتبادلة بين الملك والبرلمان والقضاء، لذلك أضاف إلى هذا التراث عناصر جديدة، فقد أبرز أهمية السلطة القضائية باعتبارها سلطة مستقلة ومتميزة، بينما كان لوك يدمجها في السلطة التنفيذية، كما ربط فصل السلطات بمفهوم الحرية السياسية، وجعله الضمانة الأساسية لها .وأخيرا، صاغ المبدأ بعبارات واضحة وقاطعة جعلته مرجعا للدساتير الحديثة.

2. الأساس الأنثروبولوجي للمبدأ:

انطلق مونتسكيو من ملاحظة أنثروبولوجية جوهرية مفادها أن طبيعة الإنسان تميل إلى إساءة استخدام السلطة، حيث قال:" التجربة الدائمة ترينا أن كل إنسان يملك سلطة يميل إلى إساءة استخدامها، ويمضي في ذلك حتى يجد حدودا توقفه...، حتى الفضيلة ذاتها تحتاج إلى حدود؟"، من هذه الملاحظة استخلص المبدأ الذهبي: لمنع إساءة استخدام السلطة، يجب أن توقف كل سلطة السلطة الأخرى.

3. السلطات الثلاث وتحديد اختصاصاتها:

ميز مونتسكيو في الفصل السادس من الكتاب الحادي عشر من "روح القوانين"، وهو الفصل المعنون "في دستور إنجلترا"، بين ثلاث سلطات أساسية في كل دولة:

السلطة التشريعية (Puissance législative): بمقتضاها يضع الأمير أو القاضي قوانين لمدة محددة أو دائمة، ويعّل أو يلغي القوانين القائمة، فهذه السلطة يجب أن تمارس، في الدول الحرة، من قبل هيئة تمثيلية منتخبة من الشعب، ورأى أن الهيئة التشريعية يجب أن تتكون من مجلسين: مجلس يمثل عامة الشعب، ومجلس يمثل النبلاء، لتحقيق التوازن ومنع هيمنة طبقة على أخرى.

السلطة التنفيذية (Puissance exécutrice): بمقتضاها يصنع الأمير السلم والحرب، ويرسل السفراء ويستقبلهم، ويقر الأمن العام، ويدفع الاعتداءات الخارجية، هذه السلطة يجب أن تعهد إلى فرد واحد (الملك)، لأنها تتطلب سرعة الحسم والتنفيذ، ورأى أن السلطة التنفيذية يجب أن تملك حق الاعتراض (Veto)على قرارات السلطة التشريعية، دون أن تتدخل في صياغة القوانين.

السلطة القضائية (Puissance de juger): بمقتضاها يعاقب على الجرائم، ويفصل في الخصومات بين الأفراد، ويجب أن تكون مستقلة تماما عن السلطتين الأخريين، وأن تمارس من قبل أشخاص يختارون من صفوف الشعب في أوقات معينة من السنة، بالطريقة التي يحددها القانون، ليشكلوا محكمة لا تدوم إلا بقدر ما تقتضيه الضرورة، بمعنى أنه ليس سلطة دائمة مرتبطة بطبقة أو هيئة معينة.

4. خطورة اجتماع السلطات:

شدد مونتسكيو على الخطورة القصوى لاجتماع السلطات في يد واحدة، سواء كانت يد فرد أو هيئة، من النبلاء أو من الشعب فقال:

حين تجتمع السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد الشخص نفسه أو الهيئة نفسها، لا تكون ثمة حرية؛ لأن الملك أو مجلس الشيوخ بإمكانهما وضع قوانين جائرة لينفذها تنفيذا جائرا، كذلك لا تكون حرية إذا لم يتم فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، لأنها إذا اتصلت بالسلطة التشريعية، كانت حياة المواطن وحريته عرضة للتعسف؛ لأن القاضي سيكون هو المشرع، وإذا اتصلت بالسلطة التنفيذية، تصرف القاضي بعنف واضطهاد، أما ان اجتمعت السلطات الثلاث في يد فردا أو هيئة سواء من النبلاء أو من الشعب فسينتهي كل شيء.

5. الفصل المرن والتوازن الديناميكي:

من الأهمية بمكان فهم أن مونتسكيو لم يقصد فصلا صارما ومطلقا بين السلطات، بحيث تعمل كل منها في عزلة تامة عن الأخريات، بل قصد فصلا وظيفيا يتضمن آليات للتعاون والرقابة المتبادلة، فالسلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على التشريعات، والسلطة التشريعية تراقب تنفيذ القوانين وتحاسب الوزراء، والسلطة القضائية تضمن حماية الحقوق وتفسر القوانين، فالهدف النهائي ليس الفصل بحد ذاته، بل تحقيق التوازن الذي يمنع أي سلطة من الهيمنة على الأخريات، هذا التوازن الديناميكي هو ما يضمن الحرية ويمنع الاستبداد، سواء كان استبداد فرد أو أغلبية.

رابعا: فلسفة الحرية السياسية

1. نقد المفاهيم الشائعة للحرية:

بدأ مونتسكيو تحليله لمفهوم الحرية السياسية بنقد المفاهيم الشائعة والمغلوطة لها، والتي استخدمت لتبرير أهواء متناقضة، فقد اعتبرها البعض هي القدرة على خلع حاكم مستبد، أو هي حق اختيار من يجب طاعته، أو هي حمل السلاح واستخدام العنف، أو هي القدرة على فعل المرء ما يشاء دون قيود، حيث رأى أن هذه ليست حرية، بل فوضى تفضي إلى أن يعتدي القوي على الضعيف، كما انتقد مونتسكيو من خلط بينها وبين الديمقراطية، أي اعتبارها مرادفة للحكم الذاتي الجماعي، مؤكدا أن الحرية ممكنة في الملكيات المعتدلة، وأن الديمقراطيات قد تكون استبدادية إذا تحكمت الأغلبية دون ضوابط.

2. التعريف الإيجابي للحرية السياسية:

قدّم مونتسكيو تعريفين متكاملين للحرية السياسية:

الحرية بالنسبة للدستور: الحرية هي الحق في فعل كل ما تُجيزه القوانين، فلو أمكن للمواطن أن يفعل ما تمنعه القوانين، لما كانت له حرية، لأن الآخرين سيملكون القدرة ذاتها.

الحرية بالنسبة للمواطن: الحرية السياسية للمواطن هي طمأنينة النفس الناشئة عن شعور كل فرد بأمانه، ولكي تتحقق هذه الحرية، يجب أن تكون الحكومة منظَمة بحيث لا يخاف مواطن من مواطن آخر.

3. شروط تحقق الحرية السياسية:

حدد مونتسكيو شرطين أساسيين لتحقق الحرية السياسية: الشرط الأول هو فصل السلطات والتوازن بينها، والشرط الثاني هو الصياغة السليمة للقوانين بما يضمن الأمن الشخصي (المحاكمة العادلة، تناسب العقوبة مع الجريمة، عدم الملاحقة على الأفكار ما لم تتحول إلى أفعال، حماية الحياة الخاصة وحرية التعبير). نبه مونتسكيو إلى أن الحرية السياسية ممكنة في الملكيات والجمهوريات على حدٍ سواء إذا تحققت شروطها، وأنها قد تغيب عن الجمهوريات إذا تركزت السلطة في يد فئة أو أغلبية مستبدة، فالحرية ليست مرتبطة بشكل الحكم بقدر ما هي مرتبطة بطريقة ممارسة السلطة وتوزيعها.

خامسا: الحكومة المعتدلة والهيئات الوسيطة

1. مفهوم الحكومة المعتدلة:

الاعتدال هنا ليس مجرد وسطية، بل هو نظام مؤسسي متكامل يضمن توزيع السلطة ومنع تركزها، وتتميز الحكومة المعتدلة بخضوع الجميع، بمن فيهم الحاكم، للقوانين الثابتة والمعلنة، ووجود فصل بين السلطات ورقابة متبادلة بينها، ووجود هيئات وسيطة تحد من سلطة الحاكم وتحمي حقوق المواطنين، وحماية الحريات المدنية بضمانات قانونية ومؤسسية، ووجود إجراءات محددة وقنوات مؤسسية لممارسة السلطة.

2. نظرية الهيئات الوسيطة:

هذه الهيئات هي المؤسسات التي تقف بين الحاكم الأعلى والشعب، وتؤدي دورا مزدوجا، فهي من جهة تحد من سلطة الحاكم بإنشاء قنوات مؤسسية إلزامية لممارسة السلطة، ومن جهة أخرى تحمي حقوق المواطنين بتوفير ملاذ ضد تعسف السلطة المركزية، حيث صرح مونتسكيو:" أكثر السلطات طبيعية في الملكية هي سلطة النبالة، فالنبالة تدخل بطريقة ما في جوهر الملكية، التي قاعدتها الأساسية: لا ملك بلا نبلاء، ولا نبلاء بلا ملك، ففي الملكية التي لا نبالة فيها، يصير الملك مستبدا"، لكنه لم يقصر الهيئات

الوسيطة على النبالة، بل شملت أيضا رجال الدين الذين يحفظون القيم ويراقبون السلطة، والبرلمانات القضائية التي تسجل القوانين وتراجعها، والحكومات المحلية التي توزع السلطة جغرافيا، والهيئات المهنية والحرفية.

3. القوانين الأساسية:

إلى جانب الهيئات الوسيطة، أكد مونتسكيو على أهمية "القوانين الأساسية التي تحدد طبيعة النظام وتقيد الحاكم، هذه القوانين تتميز بأن الملك نفسه لا يستطيع تغييرها بإرادته المنفردة، وأنها تشكل دستور الدولة غير المكتوب، وأنها تضمن استقرار النظام واستمراريته، وأنها تمنع انحدار الملكية إلى استبداد.

سادسا: نظرية تأثير المناخ والجغرافيا

1. آثار المناخ على الشعوب:

رأى مونتسكيو أن المناخ، ولا سيما درجة الحرارة، يؤثر تأثيرا مباشرا في البنية الجسدية للإنسان، ومن ثم في مزاجه النفسي وسلوكه الاجتماعي، فالهواء البارد يقلص الألياف الخارجية للجسم، مما يزيد من قوتها ومرونتها، فيكون أهل البلاد الباردة أكثر نشاطا وشجاعة وثقة بالنفس وحبا للحرية، في المقابل، يرخي الهواء الحار الألياف ويضعفها، فيكون أهل البلاد الحارة أكثر كسلا وميلا للخضوع والانقياد.

النظام الملائم	الخصائص	المناخ
الحكم الحر والجمهوري	النشاط، الشجاعة، الثقة بالنفس، حب الحرية	**البارد**
الميل نحو الاستبداد	الكسل، الخمود، ضعف الإرادة، الميل للخضوع	**الحار**
الحكومة المعتدلة	التوازن، الاعتدال، المرونة	**المعتدل**

2. تأثير العوامل الجغرافية الأخرى:

امتد تحليل مونتسكيو ليشمل عوامل جغرافية أخرى غير المناخ:

طبيعة التضاريس: الجبال تحمي الحرية لأنها تصعب الغزو الخارجي والسيطرة المركزية، بينما السهول الواسعة تسهل الغزو والاستبداد، ولذلك كانت الشعوب الجبلية تاريخيا أكثر تمسكا بحريتها.

مساحة الدولة: الدول الصغيرة تناسب النظام الجمهوري حيث يمكن للمواطنين المشاركة الفعلية، والدول المتوسطة تناسب الملكية المعتدلة، والإمبراطوريات الشاسعة تميل نحو الاستبداد الذي وحده يضمن السيطرة على مناطق بعيدة ومتنوعة.

خصوبة التربة: الأراضي الخصبة تشجع الزراعة والاستقرار وتركز الثروة، مما قد يفضي إلى الاستبداد، بينما الأراضي الفقيرة تجبر السكان على الكدح والتعاون، مما ينمي روح الاستقلال.

القرب من البحر: الشعوب البحرية تميل للتجارة والانفتاح والتسامح والحرية، لأن التجارة تعلم المساواة والتعاون وتربط مصالح الشعوب ببعضها.

سابعا: نسبية القوانين وسيادة القانون

1. القوانين وخصوصية الشعوب:

رفض مونتسكيو فكرة وجود نموذج سياسي واحد صالح لجميع الشعوب والأزمنة، فالقوانين الجيدة ليست القوانين المثالية في المطلق، بل هي تلك التي تتلاءم مع ظروف كل شعب وخصوصياته، فالقوانين يجب أن تراعي طبيعة النظام السياسي ومبدأه، والمناخ والجغرافيا، والدين السائد، ونمط الاقتصاد، وعدد السكان، والعادات والتقاليد الموروثة.

2. دور العادات والتقاليد:

.ميّز بين القوانين التي يضعها المشرع، والعادات التي تتشكل تلقائيا عبر الزمن وتنظم السلوك الاجتماعي دون إكراه رسمي، حيث رأى أن العادات أكثر رسوخا من القوانين ويصعب تغييرها بقرارات فوقية، وأن القوانين الجيدة يجب أن تراعي العادات القائمة لا أن تصطدم بها، وأن إصلاح العادات يتم بعادات جديدة لا بقوانين جديدة.

3. مبدأ سيادة القانون:

إذا كانت القوانين نسبية ومتغيرة بحسب الظروف، فإن مبدأ سيادة القانون ذاته مطلق وثابت عند مونتسكيو، فسيادة القانون تعني أن الجميع، بمن فيهم الحاكم، يخضعون للقوانين، وأن القوانين يجب أن

تكون ثابتة ومعلنة ومعروفة للجميع، وأنه لا عقوبة بدون قانون سابق ولا حكم بأثر رجعي، وأن المساواة أمام القانون مبدأ أساسي، وأن القضاء مستقل ومحايد.

ثامنا: نقد الاستبداد والدفاع عن الحريات

1. تحليل طبيعة الاستبداد:

وصف مونتسكيو الاستبداد بأنه نظام يحكم فيه فرد واحد وفقا لإرادته ونزواته، دون قوانين ثابتة أو هيئات وسيطة، حيث تتميز الحكومة الاستبدادية بغياب القوانين الثابتة حيث إرادة الطاغية هي القانون الوحيد، وانعدام الهيئات الوسيطة فلا وساطة بين المستبد والرعايا، وتركز جميع السلطات في يد واحدة، واستخدام الخوف والإرهاب كأداة للحكم، والتسوية بين الجميع في الخضوع والذل.

2. نقد الاستبداد:

وجه مونتسكيو نقدا لاذعا للاستبداد من زوايا متعددة:

النقد الأخلاقي: الاستبداد مناف للطبيعة الإنسانية والكرامة البشرية، لأنه يحول البشر إلى أدوات وأشياء، ويقتل فيهم كل نزوع نحو الفضيلة والشرف.

النقد السياسي: الاستبداد نظام غير مستقر بطبيعته، يحمل بذور فنائه، فهو يعتمد على شخص واحد قد يموت أو يضعف، ويولد المقاومة والتمرد لقسوته، ويضعف الولاء الحقيقي ويستبدله بالخوف المؤقت.

النقد الاقتصادي: الاستبداد معيق للتقدم والازدهار، فهو يقتل روح المبادرة والإبداع، ويمنع التجارة والصناعة من الازدهار، ويجمد المجتمع في حالة ركود وتخلف.

3. الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية:

قدم مونتسكيو دفاعا متعدد الأبعاد عن الحريات:

حرية التعبير والنقد: دافع عن حق نقد الحكومة، وميز بين التعبير عن الأفكار وبين الأفعال الضارة، ولاحظ أن حرية النقد موجودة في الجمهوريات وأنها ضرورية للحكم الرشيد.

التسامح الديني: دعا إلى التسامح الديني وحرية العبادة، مع تمييزه بين المعتقدات والممارسات، فالحرية في المعتقد، بينما تخضع الممارسات للتنظيم إذا أضرت بالآخرين.

نقد العبودية: انتقد العبودية بشدة مفندا الحجج المستخدمة لتبريرها، وإن كان نقده لم يصل إلى المطالبة بالإلغاء الفوري، فقد وضع الأساس الفكري لحركة إلغاء العبودية.

خاتمة

يظل فكر مونتسكيو حيا ومؤثرا بعد ما يقرب من ثلاثة قرون على وفاته، فمبدأ فصل السلطات أصبح ركيزة أساسية في جميع الدساتير الديمقراطية، ونظريته في الحكومة المعتدلة تشكل معيارا للحكم الرشيد، ورؤيته الشاملة للعلاقة بين القانون والمجتمع والسلطة والحرية تحتفظ بقيمتها التحليلية والتفسيرية، وإذا كانت بعض أفكاره قد تجاوزها الزمن، كنظرية تأثير المناخ بمعناها الحرفي، فإن أفكاره وسعيه نحو الاعتدال والتوازن والحرية ورفض الاستبداد بجميع أشكاله تظل صالحة لكل زمان ومكان.

المحاضرة 05: الفكر السياسي عند إيمانويل كانط

مقدمة

وُلد إيمانويل كانط في بروسيا الشرقية(1724-1804)، وهو يعد أحد أعظم الفلاسفة في التاريخ الغربي، ترك بصمة لا تُمحى في مختلف ميادين الفلسفة، بما فيها الفلسفة السياسية، عمل أستاذا للفلسفة في جامعتها، عاصر عصر التنوير الأوروبي والثورة الفرنسية(1789)، وتأثر بشكل عميق بأفكار جان جاك روسو وجون لوك ومونتسكيو، نشر أعماله السياسية الرئيسية في تسعينيات القرن الثامن عشر، أبرزها : "مشروع السلام الدائم(1795) "، و"ميتافيزيقا الأخلاق (1797) "التي تضمنت" مذهب الحق"، ويمثل فكره السياسي محاولة جادة للتوفيق بين الأخلاق والسياسة، وبين الحرية الفردية ومتطلبات الدولة، وبين المثالية الفلسفية والواقعية السياسية.

أولا: الحرية كأساس للنظام السياسي

1. مفهوم الحرية عند كانط:

تحتل الحرية مكانة محورية في الفلسفة الكانطية، سواء في بُعدها الأخلاقي أو السياسي، حيث يرى أنه لا يوجد سوى حق فطري واحد، وهو الحرية (الاستقلال عن إكراه إرادة الآخرين)، بشرط أن تتعايش مع حرية كل فرد آخر وفقا لقانون كوني، فالحرية عنده ليست مطلقة، بل هي مقيدة بضرورة التعايش مع حرية الآخرين، ويميّز كانط بين نوعين من الحرية: الحرية الداخلية والحرية الخارجية، فالحرية الداخلية تتعلق باستقلالية الإرادة وقدرتها على التشريع لذاتها وفق الأمر القطعي، وهي موضوع الأخلاق، أما الحرية الخارجية فتتعلق بالسلوك الخارجي للفرد وعلاقته بالآخرين، وهي موضوع الحق والسياسة، والحرية الخارجية تعني أن يكون الفرد" سيد نفسه(sui juris) "، أي ألا يكون خاضعا لإرادة شخص آخر.

2. الاستقلالية والحرية:

ترتبط الحرية عند كانط ارتباطا وثيقا بمفهوم الاستقلالية(Autonomie)، والاستقلالية تعني قدرة الإرادة على أن تكون قانونا لذاتها، أي أن يضع الإنسان لنفسه القوانين التي يخضع لها بوصفه كائنا عاقلا،

وهذا المفهوم ينتقل من المجال الأخلاقي إلى المجال السياسي، فالدولة المشروعة هي تلك التي تعبّر قوانينها عن الإرادة المشتركة للشعب.

ثانيا: دولة القانون(Rechtsstaat)

1. مفهوم دولة القانون:

يُعدّ مفهوم دولة القانون (Rechtsstaat) من أهم إسهامات كانط في الفلسفة السياسية وفلسفة القانون، ووفقا لهذا المفهوم، تكون سلطة الدولة محدودة بالقانون، بهدف حماية المواطنين من الممارسة التعسفية للسلطة، ودولة القانون هي" دولة دستورية "يكون فيها ممارسة السلطة الحكومية مقيدة بالقانون، ويتمتع المواطنون فيها بحريات مدنية مكفولة قانونيا، ويمكنهم اللجوء إلى المحاكم لحماية حقوقهم، وقد وُصفت الفلسفة السياسية الكانطية بأنها ليبرالية لافتراضها وجود حدود للدولة قائمة على العقد الاجتماعي.

2. سيادة القانون والمساواة:

تتضمن فكرة دولة القانون مبدأ المساواة أمام القانون، والمساواة عند كانط ليست مساواة جوهرية في الدخل أو الممتلكات، بل هي مساواة صورية، فكل عضو في الدولة متساوٍ مع كل عضو آخر أمام القانون، ولكل منهم حق إكراهي متساوٍ، أي الحق في الاستعانة بسلطة الدولة لتطبيق القوانين لصالحه.

ثالثا: العقد الاجتماعي عند كانط

1. العقد الاجتماعي كفكرة عقلية:

يتبنى كانط نظرية العقد الاجتماعي، لكنه يعيد صياغتها بطريقة مميزة تختلف عن سابقيه كهوبز ولوك وروسو، فالعقد الاجتماعي عنده ليس حدثا تاريخيا وقع فعلا، بل هو" فكرة عقلية"، أي مفهوم يولّده العقل ذاته دون أي إحالة تجريبية ممكنة، ويستخدمه العقل لتوجيه الفكر أو الفعل التجريبي، فعلى السيادة أن تعترف بالعقد الأصلي بوصفه فكرة عقلية تُلزمها بأن تضع قوانينها وكأنها صدرت عن الإرادة الموحدة لشعب بأكمله، وأن تعامل كل مواطن، بقدر ما يريد أن يكون مواطنا، كما لو أنه قد شارك في التصويت على هذه الإرادة، ولذلك فالعقد الاجتماعي يعمل كمعيار لتقييم شرعية القوانين.

2. واجب الدخول في الحالة المدنية:

يرى كانط أن كل كائن عاقل له حق فطري في الحرية، وعليه في الوقت ذاته واجب الدخول في حالة مدنية يحكمها عقد اجتماعي من أجل تحقيق هذه الحرية والحفاظ عليها، فحالة الطبيعة، حيث لا توجد سلطة عامة تفصل في النزاعات، هي حالة حرب محتملة.

رابعا: النظام الجمهوري

1. التمييز بين شكل السيادة وشكل الحكم:

يقدّم كانط تصنيفا لأنظمة الحكم في مقاله" نحو السلام الدائم"، فهو يصنّف الحكومات في بُعدين :

شكل السيادة: أي من يحكم وهي إما أوتوقراطية (حكم الفرد)، أرستقراطية (حكم القلة)، وديمقراطية (حكم الجميع).

شكل الحكم: أي كيفية ممارسة السلطة وهي إما جمهورية (الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية) وإما استبدادية (الجمع بين السلطات بحيث يضع الحاكم القوانين وينفذها بنفسه).

يرى كانط أن الديمقراطية المباشرة هي بالضرورة استبدادية، لأنها تجمع بين التشريع والتنفيذ.

2. سمات النظام الجمهوري:

يتميز النظام الجمهوري عند كانط بثلاث سمات أساسية:

- *حرية* جميع أعضاء المجتمع بوصفهم بشرا،
- تبعية الجميع *لتشريع مشترك واحد* بوصفهم رعايا،
- *مساواة* الجميع بوصفهم مواطنين،

خامسا: الفصل بين السلطات

1. السلطات الثلاث:

يتبنى كانط مبدأ الفصل بين السلطات، ويميّز بين ثلاث سلطات رئيسية في الدولة :السلطة السيادية (التشريعية)، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتكمن السلطة السيادية في شخص المشرّع بقدر ما يمثل الإرادة العامة، أما السلطة التنفيذية فتكمن في شخص الحاكم، والسلطة القضائية تكمن في شخص

القاضي، ويستخدم كانط تشبيها منطقيا لتوضيح العلاقة بين هذه السلطات، فهي أشبه بالقضايا الثلاث في القياس المنطقي :المقدمة الكبرى (التشريع)، والمقدمة الصغرى (التنفيذ) والنتيجة (القضاء).

2. ضرورة الفصل بين السلطات:

يرى كانط أن الفصل بين السلطات ضروري لضمان سيادة القانون، فيجب أن يكون المشرّع السيادي للشعب مختلفا عن الحاكم، لأن هذا الفصل ضروري لضمان أن إرادة الحاكم مقيدة بالقوانين، وبدون هذا الفصل لا توجد سيادة للقانون، بل الحكم بالمراسيم أوال قرارات وليس بالقوانين.

سادسا: الأمر القطعي والأساس الأخلاقي للسياسة

1. مفهوم الأمر القطعي:

الأمر القطعي هو أمر أخلاقي غير مشروط أو مطلق لجميع الفاعلين، وقد صاغه بعدة صيغ، أشهرها:

صيغة القانون الكوني: تصرّف فقط وفقا لذلك المبدأ الذي تستطيع أن تريد في الوقت نفسه أن يصبح قانونا كونيا.

صيغة الإنسانية: تصرّف بحيث تعامل الإنسانية دائما كغاية ولا تعاملها أبدا كمجرد وسيلة.

صيغة مملكة الغايات: تصرّف كما لو كنت عضوا مشرّعا في مملكة الغايات الكونية.

2. العلاقة بين الأخلاق والسياسة:

يرى كانط أن الأخلاق يجب أن توجّه السياسة، فالسياسي الأخلاقي هو الذي يسعى نحو تحقيق المُثل الأخلاقية تدريجيا من خلال الإصلاح السياسي، وينعكس الأمر القطعي على المجال السياسي من خلال المبدأ الكوني للحق، أي الفعل يكون صحيح إذا كان بإمكانه التعايش مع حرية كل فرد.

مبدأ العلنية:

كل الأفعال المتعلقة بحق الآخرين هي ظالمة إذا كان مبدؤها لا يتحمل النشر العلني، فالسياسة التي لا يتم الإعلان عنها هي سياسة غير أخلاقية أي غير عادلة، هذا يؤسس لفكرة الشفافية في الحكم، ويرتبط مبدأ العلنية بالدور المهم للصحافة الحرة والحرية الأكاديمية في محاسبة السياسيين.

سابعا: رفض حق الثورة

يرفض كانط رفضا قاطعا وجود حق في الثورة، ويرى أن فكرة حق التمرد على الحكومة فكرة متناقضة ذاتيا لأن تجسيد لكل حق وهذا هو الدولة القائمة فعلا، فطبيعة السيادة لا تتجزأ، كما أن الثورة تعني العودة إلى اللاقانون، ورغم رفضه لحق الثورة، فإن كانط يسمح بالعصيان المدني السلبي، فالمواطنون ملزمون بطاعة السيادة في كل ما لا يتعارض مع الأخلاق الداخلية، وهذا يعني أن هناك حدودا للطاعة، فعندما يطلب الحاكم شيئا يتناقض مع الواجب الأخلاقي، يحق للمواطن أن يرفض الطاعة.

ثامنا: السلام الدائم والفيدرالية بين الدول

كتب كانط مقاله الشهير" نحو السلام الدائم عام1795، ورأى أن السلام ليس مجرد غياب للحرب، فالسلام الحقيقي يتطلب سيادة قوانين عادلة داخل الدولة، وبين الدول، وبين الدول والأجانب.

المواد التمهيدية للسلام الدائم: يقدّم كانط ست مواد تمهيدية تهدف إلى تقليل احتمالية الحرب، منها : حظر المعاهدات السرية، وعدم جواز امتلاك دولة من قبل أخرى، وإلغاء الجيوش الدائمة تدريجيا، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

المواد النهائية للسلام الدائم: يقدّم كانط ثلاث مواد نهائية:

يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة جمهوريا، يجب أن يُؤسس قانون الأمم على فيدرالية من الدول الحرة، يجب أن يقتصر حق المواطنة العالمية على شروط الضيافة الكونية.

تاسعا: الحق الكوسموبوليتاني وحق الضيافة

يطرح كانط فكرة الحق الكوسموبوليتاني أو حق المواطنة العالمية، وينبع هذا الحق من فهم كانط أن جميع البشر أعضاء متساوين في مجتمع كوني، والضيافة الكونية تُعرّف بأنها حق الإنسان في أن يُستقبل استقبالا حسنا عند وصوله إلى أرض أجنبية (بشرط أن يصل الضيف بطريقة سلمية)، باعتبار سطح الأرض ملك مشترك للجنس البشري، ويُميّز كانط بين حق الزيارة وحق الإقامة الدائمة، كما يستخدم كانط هذه الفكرة لنقد الممارسات الاستعمارية الأوروبية.

عاشرا: التقدم التاريخي نحو النظام العالمي

يقدّم كانط رؤية تفاؤلية للتاريخ، ففي مقاله" فكرة لتاريخ كوني من وجهة نظر كوسموبوليتانية(1784) "، يرى أن البشرية تتقدم نحو حالة مثالية، ويرى أن الحروب المتواصلة ستقود الحكام في نهاية المطاف إلى إدراك فوائد التفاوض السلمي، حيث لا يشترط أن يكون المواطنون أخلاقيين ليتمكنوا من إقامة دول صالحة، بل إقامة دستور سياسي صالح هي التي تبنى دولة صالحة، يمكن للشعب من خلاله بلوغ مستوى جيد من الثقافة الأخلاقية.

الحادي عشر: العقل العملي كمرجعية للتشريع

يميّز كانط بين العقل النظري الذي يهتم بالمعرفة والعقل العملي الذي يهتم بالفعل، فالعقل العملي هو قدرتنا على استخدام الأسباب لاختيار أفعالنا، وهو الذي يكون كأساس للتشريع الأخلاقي والسياسي، ومنه جاءت فكرة العقد الاجتماعي باعتبارها فكرة عقلية تعمل كمعيار تنظيمي للدولة، فالعقد الاجتماعي هنا هو الفعل الذي يشكّل به الشعب دولته، والعقد الأصلي هو فقط الفكرة العقلية لهذا الفعل (تشكيل دولة)، وبموجبه وحده نستطيع أن نفكر في شرعية الدولة.

خاتمة:

يمكن تلخيص أهم إسهامات كانط في الفكر السياسي على النحو التالي:

- تأسيس الشرعية السياسية على العقد الاجتماعي بوصفه فكرة عقلية.
- تطوير مفهوم دولة القانون كضمانة ضد التعسف.
- صياغة نظرية جمهورية تقوم على الفصل بين السلطات والتمثيل.
- تقديم مشروع السلام الدائم القائم على فيدرالية الدول الحرة.
- طرح فكرة الحق الكوسموبوليتاني وحق الضيافة الكونية.
- ربط الأخلاق بالسياسة من خلال مبدأ العلنية.

وقد ألهمت هذه الأفكار العديد من المؤسسات والتيارات المعاصرة، فنظرية السلام الديمقراطي في العلاقات الدولية تستند إلى أفكار كانط، كما أن منظمة الأمم المتحدة تجسّد جوانب من رؤيته لفيدرالية الدول الحرة، وتظل فكرة دولة القانون ركيزة أساسية للديمقراطيات الليبرالية المعاصرة.

المحاضرة 06: الفكر السياسي عند هيجل

مقدمة:

وُلد جورج فيلهلم فريدريش هيجل في مدينة شتوتغارت الألمانية عام 1770، وعاش حقبة من أكثر الحقب اضطرابا وتحولا في التاريخ الأوروبي الحديث، فقد شهد اندلا ع الثورة الفرنسية عام 1789 وهو في التاسعة عشرة من عمره، ورأى صعود نابليون وسقوطه، وعايش إعادة رسم الخريطة السياسية لأوروبا في مؤتمر فيينا، كل هذه الأحداث تركت أثرا عميقا في تكوين فكره السياسي، إذ رأى في الثورة الفرنسية تجسيدا لانتصار مبدأ الحرية، بينما أدرك في الوقت ذاته المخاطر الكامنة في الحرية المطلقة غير المقيدة بالمؤسسات. تأثر هيجل تأثرا كبيرا بالتراث الفلسفي الألماني، ولا سيما فلسفة إيمانويل كانط النقدية، كما تأثر بفلاسفة اليونان خاصة أفلاطون وأرسطو، في نظرتهم إلى الدولة بوصفها كيانا أخلاقيا وليست مجرد أداة لحماية المصالح الفردية، وقد وضع هيجل أفكاره السياسية الناضجة في مؤلفه الأساسي "أصول فلسفة الحق" الصادر عام 1821، والذي يُعدّ من أهم النصوص في تاريخ الفلسفة السياسية الغربية.

أولا: المنهج الجدلي (الديالكتيك) أساسا للفهم السياسي

لا يمكن فهم الفكر السياسي عند هيجل دون الإحاطة بمنهجه الفلسفي الجدلي أو الديالكتيكي، والذي يقوم على فكرة جوهرية مفادها أن الواقع ليس ثابتا ولا ساكنا، بل هو في حركة دائمة وتطور مستمر، وتتم هذه الحركة وفق منطق ثلاثي يتألف من ثلاث لحظات متتابعة ومتداخلة:

تبدأ الحركة الجدلية بما يُسمى الأطروحة، وهي الوضع القائم أو الفكرة الأولية، غير أن كل أطروحة تحمل في داخلها تناقضاتها الخاصة، مما يُفضي إلى ظهور نقيضها، الذي يُمثل نفيها، لكن الصراع بين الأطروحة ونقيضها لا ينتهي بانتصار أحدهما على الآخر، بل يُفضي إلى مرحلة ثالثة أعلى هي التركيب أو المركب الجدلي، الذي يحتفظ بالعناصر الإيجابية من كلتا المرحلتين السابقتين، فالتركيب الجدلي ينفي التناقض بين الأطروحة ونقيضها، لكنه يحفظ ما هو جوهري وعقلاني فيهما، وهذا التركيب الجديد يصبح بدوره أطروحة جديدة تبدأ منها دورة جدلية جديدة، وهكذا في حركة لولبية صاعدة نحو الاكتمال.

إن تطبيق هذا المنهج على الفكر السياسي يعني أن المؤسسات السياسية والدول والأفكار السياسية ليست كيانات جامدة، بل هي في حالة تطور تاريخي مستمر، وكل مرحلة تاريخية تمثل درجة من درجات تطور الوعي البشري بالحرية، وتحمل في طياتها بذور المرحلة التالية.

ثانيا: فلسفة التاريخ والتقدم نحو الحرية

يطرح هيجل رؤية فلسفية شاملة للتاريخ تقوم على فكرة محورية خلاصتها أن تاريخ العالم ليس سوى تقدم الوعي بالحرية، فالتاريخ ليس فوضى من الأحداث العبثية، بل هو مسار عقلاني تتكشف فيه الروح الكلية أو المطلقة عبر سلسلة من المراحل المتعاقبة، كل مرحلة منها تُمثل درجة أعلى من إدراك البشرية لجوهر الحرية وتجسيدها في مؤسسات ملموسة، ويُقسّم هيجل تاريخ الوعي بالحرية إلى ثلاث مراحل كبرى:

المرحلة الشرقية القديمة: التي تشمل حضارات الصين والهند وبلاد فارس ومصر، كان واحد فقط هو الحر، أي الحاكم المستبد الذي يملك سلطة مطلقة، بينما يعيش بقية الناس في حالة من العبودية أو شبه العبودية.

المرحلة اليونانية الرومانية: فقد تطور الوعي بالحرية ليشمل شريحة أوسع، غير أنها ظلت قاصرة على المواطنين الأحرار دون العبيد، ولم تكن قائمة على مبدأ كوني يعترف بحرية الإنسان بما هو إنسان.

المرحلة الجرمانية المسيحية الحديثة: بلغ الوعي بالحرية ذروته من خلال إدراك أن الجميع أحرار بطبيعتهم، وقد أسهمت المسيحية في هذا التطور، ثم جاءت حركة الإصلاح الديني البروتستانتي لتأكد على حرية الضمير والعلاقة المباشرة بين الفرد والله، كما مثّلت الثورة الفرنسية محاولة لتجسيد مبدأ الحرية الشاملة في المؤسسات السياسية.

ثالثا: مفهوم الحرية بين الذاتية والموضوعية

يُقدم هيجل فهما معقدا ومتعدد الأبعاد للحرية يتجاوز التصورات السطحية التي تختزلها في مجرد غياب القيود الخارجية أو القدرة على فعل ما يشاء المرء، فالحرية عنده ليست حالة طبيعية معطاة، بل هي إنجاز تاريخي وثقافي يتحقق عبر مسيرة طويلة من التطور، كما أنها ليست مجرد قدرة سلبية على الاختيار، بل هي تحقق إيجابي للذات العاقلة في عالم من المؤسسات العقلانية، حيث يُميّز هيجل بين ثلاثة مستويات أو أبعاد للحرية:

الحرية الطبيعية أو العفوية: وهي حرية الإرادة التي تفعل ما تشاء دون قيود، وهي أدنى أشكال الحرية لأنها تبقى أسيرة الأهواء والرغبات العارضة، فالإنسان الذي يتبع رغباته العفوية ليس حرا بالمعنى الحقيقي.

الحرية الأخلاقية الذاتية: وهي حرية الضمير والاستقلال الداخلي، أين يتحرر الإنسان من سيطرة الرغبات المباشرة ويخضع لسلطة العقل والواجب، وهي حرية ناقصة لأنها تبقى في مجال الذاتية الداخلية دون أن تتجسد في عالم الموضوعات والمؤسسات.

الحرية الموضوعية أو الحرية الفعلية: وهي تجسد الحرية في مؤسسات اجتماعية وسياسية عقلانية يعترف بها الفرد بوصفها تعبيرا عن إرادته الحقيقية، وتصبح الدولة والمجتمع الإطار الذي تتحقق فيه حريته الحقيقية، فالقوانين والمؤسسات العقلانية ليست نفيا للحرية أو قيودا عليها بل هي شرط لتحققها.

رابعا: نقد نظرية العقد الاجتماعي

ينتقد هيجل نظريات العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو لأنها تفترض أن الدولة نشأت نتيجة اتفاق إرادي بين أفراد كانوا يعيشون في حالة طبيعية سابقة على المجتمع، ثم قرروا التنازل عن جزء من حريتهم الطبيعية مقابل الحماية والأمن، لكنه يرى أن هذا التصور يعاني من إشكاليات جوهرية على المستويين التاريخي والفلسفي.

تاريخيا: لا يوجد أي دليل على أن البشر عاشوا يوما في حالة طبيعية منعزلين عن بعضهم البعض، ثم اجتمعوا وأبرموا عقدا أسسوا بموجبه الدولة. فالإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، ولم يوجد قط خارج إطار الجماعة، والدولة ليست اختراعا مصطنعا بل هي نتاج تطور تاريخي طويل ومعقد.

فلسفيا: يرى هيجل أن نظرية العقد تُسيء فهم طبيعة الدولة وعلاقتها بالأفراد، فهي تجعل الدولة مجرد أداة في خدمة المصالح الفردية الخاصة، وكأنها شركة تجارية أسسها الأفراد لحماية ممتلكاتهم وحياتهم، لكن الدولة عنده أسمى من ذلك بكثير، إنها ليست وسيلة لغاية خارجية بل هي غاية في ذاتها، لأنها تُمثل تجسيدا للحياة الأخلاقية المشتركة وللعقل الكلي.

عمليا: تقوم نظرية العقد الاجتماعي على فردانية مفرطة تتجاهل البُعد الجوهري للانتماء والهوية الجماعية، فالفرد يُولد في أسرة ومجتمع ودولة تُشكّل هويته وتُزوده بالقيم واللغة والثقافة التي تجعله كائنا عاقلا وأخلاقيا، ومن ثم فإن الدولة ليست قيدا خارجيا على الفرد بل هي الإطار الذي يتحقق فيه جوهره الإنساني.

كما يرى هيجل أيضا أن فكرة العقد تجعل شرعية الدولة رهينة بموافقة الأفراد، مما يُهدد استقرارها ويفتح الباب أمام الفوضى، فإذا كان بإمكان كل فرد أن يسحب موافقته متى شاء، فإن أساس الدولة يصبح هشا ومتزعزعا، في المقابل، يؤكد هيجل أن الدولة العقلانية تستمد شرعيتها من كونها تجسيدا للعقل والأخلاق، لا من مجرد رضا الأفراد العارض.

خامسا: الأخلاق الموضوعية ومستوياتها الثلاثة

الأخلاقية الموضوعية عند هيجل تعني مجموعة القيم والمعايير والممارسات المتجسدة في مؤسسات اجتماعية ملموسة يعيش فيها الفرد ويتشرب قيمها، حيث تتكون الحياة الأخلاقية الموضوعية من ثلاثة مستويات أو دوائر متداخلة، يُمثل كل منها درجة من درجات تجسيد الحرية والوحدة الأخلاقية، وهذه الدوائر الثلاث هي: الأسرة، والمجتمع المدني، والدولة.

الأسرة: تُمثل الدائرة الأولى والأضيق من دوائر الحياة الأخلاقية، وهي قائمة على رابطة الحب والشعور الطبيعي، حيث يذوب الأفراد في وحدة جوهرية يتخلون فيها عن أنانيتهم الفردية. في الأسرة، لا يُفكر الفرد في مصلحته الخاصة منفصلة عن مصلحة الأسرة ككل، بل يجد سعادته في سعادة الآخرين ويُضحي من أجلهم عن طيب خاطر، غير أن الأسرة، رغم قيمتها الأخلاقية العالية، تظل محدودة لأنها قائمة على الشعور الطبيعي لا على العقل الواعي، ولأنها جزئية لا كلية.

المجتمع المدني: يُمثل الدائرة الثانية، وهو مجال التمايز والاختلاف بعد وحدة الأسرة، حين يكبر الأبناء ويستقلون عن الأسرة الأصلية، يدخلون عالم المجتمع المدني حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة، إنه مجال الحاجات الاقتصادية والنشاط الإنتاجي والتبادل التجاري، حيث يتعامل الأفراد مع بعضهم البعض بوصفهم أشخاصا قانونيين مستقلين.

يصف هيجل المجتمع المدني بأنه "نظام الحاجات" لأن الأفراد فيه مدفوعون بحاجاتهم المادية والاجتماعية. وهو أيضا مجال ظهور الطبقات أو الفئات الاجتماعية التي يُقسمها هيجل إلى ثلاث: الطبقة الزراعية المرتبطة بالأرض والتقاليد، وطبقة الصناعة والتجارة أو البورجوازية، والطبقة العامة أو البيروقراطية التي تُكرس نفسها لخدمة الصالح العام.

يحتوي المجتمع المدني على ثلاثة عناصر أساسية: (1) نظام الحاجات، حيث يتم إشباع الحاجات الفردية من خلال العمل والتبادل، (2) إدارة العدالة من خلال القانون والمحاكم التي تحمي الحقوق الفردية، (3) الشرطة والنقابات التي تُوفر الأمن وتُنظم الحياة الاقتصادية، غير أن المجتمع المدني يظل مجالا للصراع والتنافس والتفاوت، ولا يستطيع بذاته تحقيق الوحدة الأخلاقية الحقيقية.

الدولة: تُمثل الدائرة الثالثة والأعلى، وهي التركيب الجدلي الذي يتجاوز التعارض بين وحدة الأسرة الشعورية وتفكك المجتمع المدني، ففي الدولة يتم التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، بين حرية الفرد وضرورة النظام، بين التنوع والوحدة، والدولة ليست مجرد جهاز قمعي أو إداري، بل هي المسيرة الإلهية في العالم بتعبير هيجل، لأنها تُجسد العقل والأخلاق في مؤسسات ملموسة.

سادسا: نظرية الدولة العقلانية

الدولة والحكومة: يُميز هيجل بين الدولة بمعناها الحقيقي وبين جهاز الحكومة أو الإدارة، فالدولة بمعناها الفلسفي هي الوحدة العضوية للحياة الأخلاقية للشعب بأسره، وهي تشمل الأسرة والمجتمع المدني كلحظتين من لحظاتها، أما الحكومة فهي الجانب التنظيمي والإداري من الدولة، ومن الخطأ اختزال الدولة في الحكومة أو في أجهزة القمع، لأنها أعمق من ذلك وأشمل.

البنية العضوية للدولة: يصف هيجل الدولة بأنها "كائن عضوي" لأنها ليست مجموعا حسابيا من الأفراد، بل هي كلٌّ حي تترابط أجزاؤه ترابطا وثيقا، فكما أن أعضاء الجسم الحي لا معنى لها منفصلة عن الكل، كذلك الأفراد والمؤسسات في الدولة لا معنى لها إلا في سياق الكل، وهذا لا يعني إلغاء الفرد لصالح الدولة، بل يعني أن الفرد يجد تحققه الحقيقي من خلال الانتماء الواعي إلى الكل.

غاية الدولة الأخلاقية: يرى هيجل أن الدولة أسمى تجسيد للروح الموضوعية وأرقى شكل من أشكال الحياة الأخلاقية المشتركة، والدولة عنده ليست مجرد أداة لحماية الحقوق الفردية أو لفرض النظام، بل هي غاية أخلاقية في ذاتها، وهي تحقق الفكرة الأخلاقية أو العقلانية في صورتها الموضوعية.

شرعية الدولة: تستند شرعية الدولة عند هيجل إلى عقلانيتها لا إلى أصلها التعاقدي أو إلى رضا الأفراد، فالدولة العقلانية هي التي تُجسد مبادئ الحق والحرية في مؤسساتها، وتُحقق التوازن بين الحرية الفردية والوحدة

الجماعية. وحين تكون الدولة عقلانية بهذا المعنى، يكون الواجب الأخلاقي للمواطن هو الولاء لها والمشاركة في حياتها، لا لأنه مُكره على ذلك بل لأنه يعترف بها تعبيرا عن إرادته العقلانية الحقيقية.

سابعا: أفضل أشكال الحكم

يرى هيجل أن الملكية الدستورية هي أفضل أشكال الحكم وأكثرها عقلانية، لأنها تُحقق التوازن بين مختلف العناصر والمتطلبات، فهي تجمع بين الوحدة التي يُمثلها الملك، والكفاءة التي تُمثلها البيروقراطية، والتمثيل الشعبي الذي يُمثله المجلس النيابي، وبذلك تكون الملكية الدستورية تركيبا جدليا يتجاوز عيوب الأشكال الأخرى، ويُبرر هيجل الوراثة في الملكية بأنها تضمن استقلال الملك عن التنافس والصراع على السلطة، وتُؤكد أن منصبه طبيعي وليس مكتسباً بالجهد أو الطموح. وبذلك يتحول الملك إلى رمز للوحدة الوطنية يسمو فوق الصراعات الحزبية والفئوية.

هيكل الدولة في الملكية الدستورية: يقوم على ثلاث سلطات متكاملة:

السلطة التشريعية: تتمثل في مجلس نيابي من غرفتين، غرفة عليا تضم طبقة النبلاء وملاك الأراضي الكبار الذين يُمثلون عنصر الاستمرارية والتقليد، وغرفة سفلى تُمثل فيها الفئات المهنية والنقابات.

السلطة التنفيذية: تتولاها البيروقراطية أو ما يُسميه هيجل الطبقة العامة، وهي تتكون من موظفين مؤهلين يُكرسون حياتهم لخدمة الصالح العام، حيث يُولي هيجل أهمية كبيرة للبيروقراطية لأنها تُمثل عنصر الكفاءة والمعرفة التقنية في إدارة شؤون الدولة، كما أنها تتوسط بين مصالح المجتمع المدني الجزئية والمصلحة العامة للدولة.

السلطة الملكية: فتتمثل في شخص الملك الذي يجسد وحدة الدولة ويمثلها رمزيا، والملك عند هيجل ليس حاكما مطلقا بل هو رأس دستوري تتحدد صلاحياته بالقانون، ودوره الأساسي هو إضفاء الطابع الشخصي على قرارات الدولة من خلال توقيعه عليها، لكن القرارات الفعلية تتخذ من قبل المؤسسات الأخرى، والملك يصادق عليها ويعطيها صفة الإرادة الموحدة للدولة.

ثامنا: روح الشعب

يعني مفهوم روح الشعب أو الروح القومية، أن لكل شعب أو أمة روحا خاصة تتجلى في لغته وعاداته وتقاليده وفنه ودينه ومؤسساته السياسية، فهي النمط الثقافي والأخلاقي الذي يُميزه عن غيره ويمنحه هويته الخاصة، ويترتب على ذلك أن المؤسسات السياسية ليست صالحة لكل زمان ومكان، بل يجب أن تتوافق مع روح الشعب الذي تُطبق عليه، فدستور معين قد يكون مناسبا لشعب ما في مرحلة معينة من تطوره، لكنه قد لا يصلح لشعب آخر أو لنفس الشعب في مرحلة مختلفة، ومن ثم فإن محاولة استيراد المؤسسات السياسية من الخارج دون مراعاة الخصوصية الثقافية والتاريخية محكوم عليها بالفشل.

تاسعا: نقد الديمقراطية المباشرة

ينتقد هيجل الديمقراطية المباشرة وفكرة السيادة الشعبية من خلال اعتباره أن الشعب كتلة غير منظمة من الأفراد المنعزلين لا يصلح أن يكون صاحب السيادة أو مصدر القرار السياسي، فالشعب مجرد "رعاع" أو "جمهور" يفتقر إلى الوعي والتنظيم اللازمين لممارسة السلطة بشكل عقلاني، كما أن الانتخاب المباشر يُفضي إلى هيمنة الأغلبية على الأقلية، وهو ما يتناقض مع مبدأ الحرية الذي تقوم عليه الدولة العقلانية، فالحرية لا تعني مجرد حكم الأغلبية، بل تعني احترام حقوق الجميع وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة.
في مقابل ذلك يُفضل هيجل نظام التمثيل عبر الهيئات والفئات الاجتماعية القائمة بدلا من الانتخاب المباشر على أساس الأفراد، فالفرد المنعزل ضعيف وعاجز عن التأثير الفعلي، لكنه حين ينتظم في نقابة أو هيئة مهنية يصبح قادرا على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، فالتمثيل عبر الهيئات يضمن أن يكون الممثلون على دراية بمصالح الفئة التي يُمثلونها وقادرين على التعبير عنها بكفاءة، كما أن النظام التمثيلي عبر الهيئات يُتيح لمختلف الفئات والمصالح أن يكون لها صوت في صنع القرار.

خاتمة

يُمثل الفكر السياسي عند هيجل محاولة لفهم الدولة والمجتمع والتاريخ في إطار فلسفي شامل، فقد رأى في الدولة العقلانية تجسيدا للحرية والأخلاق، لا مجرد أداة للقمع أو لحماية المصالح الخاصة، كما رأى في التاريخ مسارا عقلانيا يتقدم نحو تحقيق الحرية، لا مجرد تتابع عشوائي للأحداث.